



القرار العسكري في سلطة التحالف ومعالجة مسؤوليتها قضائياً، بل هو يطاول ايضاً المسؤوليات الدولية والعراقية على مستوياتها كافة.

في ظل هذه الانتهاكات، لا مخرج للعراق من المحنة المتفاعلة ومن انحدارها الى مزيد من الانتهاكات سوى بمثل هذه المعالجة التي لا سبب اليوم لاستمرار غيابها على ارض العراق: إن اولوية هذه المعالجة تتمثل بنشر مراقبين لحقوق الانسان حتى تتحسن الحالة الانسانية - أي حالة حقوق الانسان-، وهذا يتم في المناطق الاكثر أمناً فيه كما في كردستان وتباعاً في المناطق الاخرى. دور الأمم المتحدة الاساسي هو في توفير هذا الذي امتنعت عنه على امتداد عقد ونصف، وجميع الادوار الاخرى، وعلى الاخص السياسية منها التي تحاول فرضها على العراقيين، ثانوية إن لم تكن عقيمة. العراقيون وحدهم قادرون على تقرير مستقبلهم السياسي، لكن الرقابة على حقوق الانسان هي بطبيعتها عالمية.

ولا حاجة بعد اليوم الى قرار جديد، فقد أقرّ هذا المطلب في القرار ١٤٨٣ الذي دعا فيه العالم الى حماية حقوق الانسان في العراق (الفقرة ٧,٨) وتأهل قوة شرطة لتأمينها (الفقرة ٨,٨)، كما جاء في مطالب منظمة العفو الدولية حيال انتهاكات البصرة والعمارة. على نشر مثل هذه الشرطة - او صنوها في عبارة مراقبي حقوق الانسان - أن يكون شغل العالم الشاغل.

---

محام - بروفيسور في الجامعة اليسوعية